

الشيعة التي ظلت نيفاً وعشرين عاماً ، هذا إلى أن تلك الروح في النقد لا أثر لها في العصر الإسلامي ، لا عند الأدباء ولا عند متقدمي النحاة والفقهاء .

٣- على أن من نهاية القرن الرابع من لم يطمئن إلى ماسبق ، فأبو الفتح بن جني يحكي عن أبي علي الفارسي أنه طعن في صحة هذه الحكاية . هذه الزيادات لا تثبت للروح العلمية ، ولا للتاريخ . وبعد كل البعد أن توجد ملكة الفكر في النقد الجامعي ، وأن توجد على هذا النحو الدقيق ، الذي يحلل ويوازن ، ويترق بين الصيغ تقريباً علمياً .

٤- وردت القصة في الجزء الثاني من نقائص جرير والفرزدق ، وليس فيها إشارة إلى شيء من ذكر النابغة أو النقد الذي قيل في عكاظ .

وهكذا يسوق صاحب تاريخ النقد عند العرب الأدلة التي لا تدع مجالاً للاطمئنان إلى صحة هذه القصة ، ولكن المؤلف يكتب بقوله أنها تلائم طبيعة الحياة الفنية ، ويرى ذلك داعياً إلى الاطمئنان إليها ، أما ما هي الحياة الفنية في ذلك العصر ، وكيف



البلاغة العربية في دور نشأتها

تأليف الدكتور سبر نورق

بقلم الأستاذ علي العماد

(بية ما نشر في العدد الماضي)

٢- ولو أن هذه الروح جامعية لوجدنا أثرها في عصر البعثة . يوم تحدى القرآن العرب وأخفهم إغماً ، فقد لجأوا إلى الطعن عليه طعناً عاماً ؛ فقالوا سحر مقترى ، وقالوا أساطير الأولين ، ولو أن لديهم تلك الروح البليانية لكان من المنتظر أن يتقدوا القرآن على نحوها ، وأن يفزعوا إليها في تلك المصومة

الاعتبار بالحرفة

يرى الأستاذ محمد منصور خضر أن « الاعتبار بالحرفة » في كلام الجنيد خطأ وأن صحته « الاعتبار بالحرفة » بمعنى المهنة أو الصنعة لأن التصوف الحق هو العمل والعمل عندهم هو الحياة . وأرى أن « الاعتبار بالحرفة » هو الصحيح هنا ومنه الحب والتشوق ذلك الحب الذي يشغل الإنسان عما سوى الله ويزداد حُرقة وحرارة بزيادة القرب ومعنى قول الجنيد إنه ليس الاعتبار بالظاهر من إتخاذ الشارات وليس الصوف وأكل الخشن وإنما الاعتبار بالباطن وما وقع في المدور من الإخلاص والصدق والحب والمراقبة ... والمواجيب الأخرى .

ومن ناحية سلبية يمكن القول أن التجرد عند الصوفية أسمى من التعلق بالأسباب ولكن الصوف قد لا يتأق له من الاجتهاد ورفع الهمة حتى يتحقق بالتجرد نياخذ بالأسباب ويدعو السالكين

في يده دخولهم في الإرادة إلى ذلك . فرغم الهمة والأخذ بالأسباب معاً في نفس الصوفي يعني تزايد هذا من تناقص ذا . ولكن غاية الصوفي التجرد ورفع الهمة حتى قال أحدهم « من تزوج أو تحدث أو سافر في طلب الماش قد ركن إلى الدنيا » وشاور أحد المريدين الخوامس في أن يعتزل الناس ويمتكنف في المسجد فقال « إن كنت على إيمان إبراهيم الخليل فامتكنف » وفي حكم ابن عطاء الله « إرادتك التجريد مع إقامة الله إياك في الأسباب من الشهوة الخفية وإرادتك الأسباب مع إقامة الله إياك في التجريد انحطاط من الهمة العلية » .

فلا اعتبار بالحرفة أصلاً يفضي والروح الصوفي التي يتخرج إلى الخروج إلى الله والتجرد من الأسباب والتحرر من رق الآثار والآكوان .

أحمد الطائف

لهاس في التاريخ

تلائمها هذه القصة ، فلا خير ، ولا أثر ؟

٢ — ذكر مذهب الجاحظ في إعجاز القرآن ، فقال إنه في نظم القرآن ، ولكن الله صرف العرب في الوقت نفسه عن محاولة محاكاة خشية الفتنة . ومربها ، واكتفى بنقل أثبتة من كتاب الحيوان والمؤلف في نشأة البلاغة في حاجة شديدة إلى أن يتحدث عن مذهب (الصرفة) وما كان له من الأثر في نشأة هذه العلوم ، والمؤلف في بلاغة الجاحظ على الخصوص لا يقبل منه أن يصدق هذا المذهب بالجاحظ ثم يركن الأمر من الهوان بحيث تكفي فيه الكلمات . بل كان الواجب أن ينقب في كتب الجاحظ عن هذا المذهب ، ويحققه ، ويبين مدى تأثير الجاحظ به ، ومدى تأثيره في علماء عصره ، وقد رجعت إلى النص الذي نقله من كتاب الحيوان ، فبدلت في فيه أسراراً ذكره بعد أن أثبت هنا ما يقوله الراجح رحمه الله في نسبة مذهب الصرفة إلى الجاحظ قال عن هذا المذهب أولاً « وهو عندما رأى لو قال به صيغة المكاتب وكانوا هم الذين انتحروه وابتدعوه اسكان ذلك من تخاليطهم في بعض ما يحاولونه إذا عمدوا إلى القول فيما لا يعرفون ليومهم أنهم قد عرفوا » ثم قال ثانياً عن مذهب الجاحظ نفسه : (أما الجاحظ فإن رأيه في الإعجاز كراي أهل العربية ، وهو أن القرآن في الدرجة العليا من البلاغة التي لم يهد مثلاً ، وله في ذلك أقوال تشير إلى بعضها في موضعه ، غير أن الرجل كثير الاضطراب ، فإن هؤلاء التكلمين كأنما كانوا من عصرهم في منخل ... ولذلك لم يسل هو أيضاً من القول بالصرفة ، وإن كان قد أخفاها ، وأوماً إليها عن عرض ، فقد سرد في موضع من كتاب الحيوان طائفة من أنواع المعجز وودعها في القلة إلى أن الله صرف أوهم الناس عنها ، ورفع ذلك القصد من صدورهم ثم عد منها « ما رفع من أوهم العرب ، وصرف نفوسهم عن المعارضة لقرآنه بعد أن تحدام بنظمه » وقد يكون استرسل بهذه العبارة لما في نفسه من أثر أستاذه ، وهو شيء ينزل على حكم اللابسة ، ويترى أكثر الناس إلا من تنبه له ، أو نبه عليه ، أو هو يكون نائلاً ولا ندرى .

قلت وفي كلام الجاحظ ما يؤثر الشطر الأول من هذا الكلام وهو أنه يرى في الإعجاز ما يراه أهل العربية ، فقد قرأت في

كتابه البيان والتبيين تصريحاً بأن العرب يعجزون أن يساموا الرسول في البلاغة ، قال « فإذا رأيت مكانه — يريد النبي صلى الله عليه وسلم — الشراء ، وفهمته الخطباء ، ومن تميد السماء ، وتعود نظمها ، وتنضيدها وتأليفها وتنسيقها ، واستخراجها من مدافعها وأثارها من أماكنها علموا أنهم لا يلقون بجميع ما معهم بما قد استفرغهم ، واستغرق مجيهم ، وبكثير ما قد خيلوه قليلاً مما يكون معه على البداة والفجاءة من غير ندم في طلبه ، واختلاف إلى أهله . فإذا كان هذا رأيه في بلاغة الرسول ، فلا يمكن أن يكون رأيه في بلاغة القرآن ما يفهمه العلماء من مذهب الصرفة ، وهو أن العرب قادرون على الإتيان بمثل القرآن ، ولكن الله صرفهم عن أن يعارضوا على أنه في ذلك الموضع ^(١) من كتاب الحيوان التصريح بمعجز الرب عن الإتيان بمثل القرآن قال : « وفي كتابنا المنزل الذي يدانا على أنه صدق نظم البديع الذي لا يقدر على مثله البعاد . الخ » .

هذا . والذي يظهر — والله أعلم — أن القائلين بالصرفة

لم يكونوا يقصدون إلى أن العرب قادرون على الإتيان بمثل القرآن ، وأن الله صرفهم عن هذا الإتيان ، حتى يثبت أن القرآن في متناول البشر ، كما فهمه طائفة من العلماء ، وأطالوا الرد عليه ، ويدهي أن هذا لا يشمل آراء أولئك الذين صرحوا في مقالاتهم بأن القرآن غير معجز وأن الناس بقدرهم على مثله ، وعلى أحسن منه ، من أمثال الجمد بن درهم — وإنما الذي أفرقه من مذهبه أن الله منع العرب أن يأتوا بممارسة للقرآن ، مع أنهم غير قادرين عليها ، وإنما صرفهم لئلا تكون فتنة ، وهذا صريح في كلام الجاحظ حيث يقول : « وصرف نفوسهم — يعني العرب — عن المعارضة للقرآن بعد أن تحدام الرسول بنظمه ، ولذلك لم يجد أحداً طمع فيه ، ولو طمع فيه لشكفته ، ولو تكلف بعضهم ذلك لجاء بأمر فيه أدنى شبهة اعظمت القصة على الأعراب وأشياء الأعراب ، والنساء وأشياء النساء ، ولأني ذلك للمسلمين عملاً ، واطلبوا المحاكاة والتراخي ببعض الأعراب ، ولشكر التميل والقال » وهذا كلام واضح جداً وضريح في أن الجاحظ لا يحمل الصرف عن المعارضة هو الصرف في الإعجاز ، وإنما يحمل الصرف

وسجاح وغيرهم ففسد روايتها - في أغلب الظن إلى تسخيف أولئك المتنبيين - ومعنى هذا أن هذه الممارضات من وضع الرواة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مسيلة تنبأ في آخر حياة الرسول، فهل بلغت ممارضاته حداً جعل الرسول يكره السجع؟ أما طليحة، فإنه وإن كان تنبأ في حياة الرسول، إلا أن أمره لم ينظم إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر الراضى أنه لم يدع لنفسه قرآناً لأن قومه من النصحاء ولم يتابعوه إلا عصبية، وإنما كانت له كلمات يزعم أنها أنزلت عليه، ولم ينظر منها بشيء، أنى أى كتب السيرة وجد المؤلف ممارسة لطليحة؟ أما أنا فقد عثرت على كلمة له نشرت في مقال سبق من الرسالة ولكنى لم أظفر بها في كتب السيرة، وأما سجاح فتنبأت بعد وفاة الرسول، ولم تدع قرآناً وإنما كانت تزعم أنه يوحى إليها، أفليس من حق المسلم على المؤلف أن يحرر عباراته، ويحققها، ولا يلقى القول هكذا... ١٩.

٥ - وقد سبق أن ذكرت أن في الكتاب مآخذ كثيرة جزئية، وأنى سأعرض عنها، وسأق، ولكنى لا أجد مندوحة من ذكر بعض أغلاط، ربما ليست على الناشئة من قراء كتابه: ذكر أن الخطبة التي لم تشتمل على شيء من القرآن تسمى (بتره) وذكر مثلاً لذلك خطبة عمران بن حطان، وليس الأمر كذلك فالخطبة البتره هي التي لم يحمد الله فيها ابتداءً، وذكر كذلك الجاحظ في أول الجزء الثاني من البيان، وذكرته معاجم اللغة ومثلت له بخطبة زياد بن أبيه، ولا عمل للاطلاع، وأما خطبة عمران وأصحابها مما لم يشتمل على شيء من القرآن تسمى (شوهاة).

وذكر قوله تعالى (إن الدين يا كلون أموال اليتامى ظلماً إنما يا كلون في بطونهم ناراً) وقال إن في الآية استشارة، وألقى نرفه أن في الآية مجازاً حسلاً، والفرق بينهما معروف للمؤلف. ولا يستلزم في النهاية إلا أن تنسب على المؤلف، وزجرو أن تتبع محاولته هذه محاولات، وأن يكون - كما يقول - بداية تنتهي إلى غاية.

على العمادى

أمرأ ثانياً جاء بعد التحدى والمجز، وأنهم لو عارضوا لوجدوا من يستجيد وكما يقو في موضع آخر « فلم يرم ذلك خطيب، ولا طمع فيه شاعر، ولو طمع فيه لشكاه، ولو تكافه لظهر ذلك، ولو ظهر لوجد من يستجيده ويحاي عليه، ويكابر فيه، ويؤمن أنه قد عارض وقابل وفاتض، فدل ذلك الماقل على عجز القوم مع كثرة كلامهم واستجابه لفتحهم، وسهولة ذلك عليهم، وكثرة شعرائهم وكثرة من مجاه منهم، وعارض شعراء أصحابه وخطباء أمته لأن سورة واحدة وآيات يسيرة كانت أفض من لقوله وأفسد لأمره، وأبلغ في تكذيبه، وأسرع في تفريق أتباعه من بذل النفوس، والخروج من الأوطان، وإتفاق الأموال » ونحن يمتينا الشطر الأول من هذا الكلام، أما الشطر الثاني فسقناه لأننا نلح فيه أن الجاحظ يرى أن الممارسة كانت ميسورة للعرب، ولكن بعد التدقيق في كلامه يظهر أنه لم يجعل هذا المعجز سراً من أسرار الإيجاز، بل جعله دليلاً على أن الممارسة لم تكن، ولم يكن ميسوراً لهم أن يأتوا بسورة ولو مقترنة، وليس أدل على عجزهم عن الممارسة من أنهم تركوها وهي - لو أمكنت - كانت أفسد لأمر الدعوة، وأسرع في تفريق أتباعها، ومما يؤيد ما ذهبت إليه، أن لكل من الجاحظ، وأستاذة النظام - وينسب إليه مذهب الصرفة - رأياً في الإيجاز غير الصرفة، فالنظام يرى أن الإيجاز كان من حيث الأخبار من الأمور الماضية، والآتية، والجاحظ يرى الإيجاز في النظم، على أن ترديد العلماء في ماهية المذهب يقوى جانبنا (انظر الطراز ج ٣ ص ٣٩٢). ومما يمكن من شيء فأننا أستبعد أن يكون الجاحظ قاتلاً بالصرفة على ما فهمها العلماء، وأرجح أن يكون ذكرها على المعنى الذي أشرت إليه، وفرق كل ذي علم عليم.

٤ - في حديثه عن السجع ذكر عبارتين تؤيدان إلى حكيم متناقضين وهما يتسلطان بأمر ذي بال، قال: « وليس من شك في أن ممارسة المتنبيين للقرآن، واستغنائهم السجع في هذه الممارسة كان له أثر كبير في كراهية النبي والخلفاء له، وخشيتهم الفتنة به » ومعنى هذا الكلام أنه كان للمتنبيين ممارضات، ثم قال: « وقد روت كتب السيرة نماذج من سجع مسيلة وطليحة